المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

إيجـــاز

نشاط أمريكي لافت لحل الأزمة الليبية

وســـط ضغـــوط دوليـــة واشتراطـات محلية

03 ينايـــــر 2024

www.lcsms.info

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

نشاط أمريكي لافت لحل الأزمة الليبية..

وسط ضغوط دولية واشتراطات محلية

ايجـــاز

وحدة الدراسات والأبحاث

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

3 يناير 2024

فهرس المحتويات

تمهيد 5

نشاط لافت 5

ضغوط دولية واشتراطات محلية 7

حسابات محلية 9

دوافع أمريكية 9

الخلاصة 10

تمهيد

شهدت الأونة الأخيرة نشاط أمريكي لافت في الملف السياسي الليبي الداخلي، وذلك عبر مبعوثها الخاص السفير "ريتشارد نورلاند"، والقائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا "جيريمي بيرندت"، مستهدفةً وضع حل نهائي لمعضلة الانتخابات الليبية، وخافيةً ورائها أهداف جيوسياسية تتعلق بصراعها مع روسيا.

نشاط لافت

في 16 ديسمبر 2023، اجتمع وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية "محمد الحويج"، مع المبعوث الامريكي الخاص "ريتشارد نورلاند". وكشف السفير نورلاند، أنه ناقش مع الحويج الإصلاحات السياسية والاقتصادية المحتملة، بما في ذلك نظام الدعم لتنمية القطاع الخاص في ليبيا وجذب الاستثمار الأجنبي. وفي نفس اليوم، التقى نورلاند بمحافظ مصرف ليبيا المركزي "الصديق الكبير". وناقش اللقاء أهمية النزاهة التكنوقراطية لمصرف ليبيا واستقلاله في إدارة الموارد المالية، بما في ذلك القضية الحاسمة المتمثلة في إعادة الإعمار بعد الفيضانات.

وفي 18 ديسمبر، دعا ممثل الولايات المتحدة لدى مجلس الأمن "جون كيلي"، الأطراف الليبية التي لم تقبل بعد مبادرة الحوار التي أطلقها المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، إلى تسمية ممثليها دون تأخير، من أجل المضي قدماً نحو كسر الجمود السياسي القائم. وشدد كيلي، خلال مداخلته في جلسة مجلس الأمن، على أن الوقت قد حان لكسر هذا الجمود من أجل تشكيل حكومة موحدة تحقق النتائج لمصلحة الشعب الليبي وتلبي تطلعاته.

وفي 19 ديسمبر، ناقش المبعوث الأمريكي نورلاند والقائم بأعمال السفارة الأمريكية في ليبيا "جيريمي بيرندت"، مع قائد قوات الشرق "خليفة حفتر"، في مقره بمدينة بنغازي، سبل دعم الجهود التي يبذلها باتيلي، للتوفيق بين مختلف الأطراف السياسية، بهدف التوصل إلى حلول للقضايا والعراقيل التي تحول دون إجراء الانتخابات، وتشكيل حكومة وطنية موحدة.

وفي نفس اليوم، استقبل النائبان بالمجلس الرئاسي "موسى الكوني" و"عبد الله اللافي"، بطرابلس، نورلاند وجيرمي برنت، لبحث مستجدات العملية السياسية في ليبيا. وأفاد مصدر بالمجلس الرئاسي، أن الاجتماع استعرض تفاصيل مبادرة باتيلي، بالإضافة إلى ملف المصالحة الوطنية، وإعادة إعمار مدينة درنة، والأوضاع في مدن الجنوب وحماية الحدود.

وفي 20 ديسمبر، التقي رئيس مجلس المفوضية العليا للانتخابات "عماد السايح"، بطرابلس، ريتشارد نورلاند والوفد المرافق له، وذلك في إطار دعم المجتمع الدولي للمسار الانتخابي في ليبيا. وأفادت المفوضية أن اللقاء بحث سبل تدعيم المقترحات والمساعي الوطنية لإنجاح الاستحقاقات المرتقبة.

وفي نفس اليوم، واصل المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا لقاءاته ومشاوراته مع الأطراف السياسية الليبية، حيث استقبله رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي، بمقر المجلس في طرابلس. وخلال اللقاء، صرح المنفي بأن مبادرة باتيلي "ستسهم في معالجة حالة الانسداد السياسي وتفضي إلى انتخابات شفّافة ترضى بنتائجها كل الأطراف في البلاد".

وفي ذات السياق أيضاً، استقبل رئيس المجلس الأعلى للدولة "محمد تكاله"، في 20 ديسمبر، نورلاند في مقر المجلس بطرابلس. وخلال اللقاء، أكد تكاله على أن المجلس مستعد للدخول في جلسات الحوار المزمع عقدها بإشراف الأمم المتحدة دون قيود أو شروط مسبقة، منوهاً إلى أن المجلس يغلب المصلحة العامة ومصلحة الوطن فوق أي مصالح فردية.

وفي 21 ديسمبر، استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية "عبد الحميد الدبيبة"، ريتشارد نورلاند. وخلال اللقاء، أكد الدبيبة إن حكومته ستشارك في الاجتماعات المزمع عقدها بين الأطراف الليبية في الفترة المقبلة برعاية أممية، مشيرا إلى أن ذلك بهدف إيجاد قاعدة دستورية انتخابية عادلة. كما أكد أيضا للمبعوث الأمريكي على موقف حكومته الداعم لإجراء الانتخابات وإنهاء المرحلة الانتقالية بشكل مباشر، دون أي مسارات موازية تحقيقاً لإرادة الشعب الليبي.

وفي 21 ديسمبر أيضا، التقى وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية "عماد الطرابلسي"، مع ريتشارد نورلاند وجيرمي برنت. وبحسب ما أفاد المكتب الإعلامي بالسفارة، فقد نوقش خلال الاجتماع عدة مواضيع أهمها

الوضع السياسي والأمني في ليبيا، إضافة إلى مبادرة المبعوث الأممي، ودور وزارة الداخلية حول الملف الأمني، ومدى جهوزية الوزارة بملف الانتخابات.

وأخيراً، أصدرت السفارة الأمريكية في ليبيا بياناً بمناسبة الاحتفال بالذكرى 72 لاستقلال ليبيا، في 24 ديسمبر، حمل دعوة واضحة للأطراف والفاعلين السياسيين إلى تجاوز خلافاتهم من أجل مستقبل البلاد واستقرارها. وفيما هنأت السفارة الشعب الليبي بعيد استقلاله، فإنها أسفت لمرور عامين على تأجيل الانتخابات المقررة في 2021، دون التوصل إلى حل سياسي يسمح بإجراء اقتراع حر ونزيه. وقال بيان السفارة إن الوقت قد حان لوضع الخلافات جانبًا من أجل مصلحة ليبيا، داعية جميع الأطراف بما فيها البرلمان والمجلس الرئاسي إلى قبول دعوة المبعوث الأممي وبذل تنازلات للخروج من المأزق الحالي.

ضغوط دولية واشتراطات محلية

وفي ذات السياق السابق، كشفت مصادر ليبية متطابقة عن مواجهة قادة الأطراف الليبية الخمسة الأساسيين ضغوطاً دولية متزايدة؛ من أجل قبولهم بالحوار الخماسي الذي دعت إليه البعثة الأممية "دون أي قيود أو شروط"، وتسمية ممثليهم بشكل متوازن، في وقت لا يتجاوز الأسبوع الأول من يناير المقبل، وكشفت المصادر خلال حديث مع "العربي الجديد"، أن مسؤولين أميركيين وأوروبيين أجروا في الآونة الأخيرة، اتصالات دبلوماسية كثيفة بالقادة الليبيين الأساسيين الخمسة من أجل حثهم على تسمية ممثليهم في الاجتماع التمهيدي بشكل متوازن يعبر عن كل الأطياف المختلفة في قواعدهم الأساسية، ليتمكنوا من إعداد جدول أعمال الحوار الخماسي، تلافيا لأي خلاف في المستقبل، ولتجاوز الاشتراطات المسبقة التي أبداها بعض من القادة الخمسة.

وخلال إحاطته أمام مجلس الأمن، في الـ 19 من ديسمبر الجاري، قال المبعوث الأممي "عبد الله باتيلي"، إن القادة الخمسة "لم يرفضوا الدعوة إلى الاجتماع الخماسي بشكل مباشر، لكن البعض منهم وضع شروطا للمشاركة"، موضحا أن عقيلة صالح "اشترط حضوره بضرورة أن يركز جدول أعماله على تشكيل حكومة جديدة، ورفض مشاركة الدبيبة".

وعن محمد تكاله، أشار باتيلي إلى أنه لا يزال رافضاً مشاركة نسخة القوانين الانتخابية التي أصدرها مجلس النواب مطلع أكتوبر الماضي، ويتمسك بالنسخة التي أصدرتها لجنة 6+6 في يونيو الماضي. أما الدبيبة فقد "عبر عن استعداده لمناقشة المسائل العالقة في القوانين الانتخابية، إلا أنه رفض رفضا قاطعا إجراء أي مناقشات بشأن تغيير الحكومة". وفي جانب حفتر، فقد قبل المشاركة، بحسب باتيلي، "لكنه اشترط مشاركة حكومة الدبيبة والحكومة المعينة من مجلس النواب".

وفيما أكدت مصادر مقربة من مجلسي النواب والدولة والمجلس الرئاسي لـ "العربي الجديد"، أن المجالس الثلاثة تلقت مقترحًا لتوسيع دائرة الممثلين بالقبول، وأنها تدرس خيارات التجاوب معه. أوضح مصدر برلماني أن حفتر لا يزال يرفض مقترح تسمية ممثليه من كامل المؤسسة العسكرية عن كل مناطق البلاد، ويريد أن يكون ممثلوه الثلاثة من داخل المعسكر الذي يسيطر عليه حصراً، مقابل تنازله عن اشتراطه المسبق بأن يكون رئيس حكومة مجلس النواب "أسامة حماد" طرفاً سادسا في الحوار الخماسي. أما الدبيبة، فهو الآخر قد أبدى تجاوبا للتراجع عن شرطه، مقابل أن يكون نقاش الوضع الحكومي ضمن مناقشة كامل بنود القوانين الانتخابية، وبدون أي مشاركة من حكومة مجلس النواب، وفقا لما قاله مصدر مقرب من الحكومة في طرابلس لـ "العربي الجديد".

ويبدو أن تلك الجهود تهدف إلى تلافي خلافات بدأت بالظهور داخل مجالس: النواب والدولة والرئاسي. فبعد ثلاثة أيام من بيان ثلاثي أعقب اجتماع عقيلة صالح ومحمد المنفي وخليفة حفتر في القاهرة في الـ 17 من ديسمبر الجاري، أعلنوا فيه ترحيبهم بالمبادرة الأممية، أبلغت رئاسة مجلس النواب باتيلي "رفض مجلس النواب المشاركة في أي حوار سياسي بمشاركة الحكومة منتهية الولاية"، في إشارة لحكومة الدبيبة، كما أبلغته بوجوب "طرح قرار مشاركة المجلس أو عدمه تحت قبة البرلمان"، في إشارة لرفض تفرد عقيلة صالح بقرار المشاركة أو عدمها. وبالتزامن، علق عضو المجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، على مشاركة المنفي في بيان القاهرة، قائلا: "بصفتي أحد أعضاء المجلس الرئاسي، أود أن أوضح أنه لا علم لي باللقاء الذي عقد اليوم في جمهورية مصر العربية، وما رشح عنه بعد ذلك، إلا من خلال القنوات الإعلامية".

وفي مجلس الدولة، بعدما أعلن تكاله، إثر لقاء جمعه بالمبعوث الأميركي، تراجعه عن شروطه السابقة بشأن موقفه الرافض للقوانين الانتخابية التي أصدرها مجلس النواب، وأن مجلسه مستعد للانضمام للحوار الخماسي دون قيود أو شروط مسبقة، أصدرت كتلة التوافق الوطني بالمجلس الأعلى للدولة بيانا، رفضت فيه مشاركة المجلس الحوار حول القوانين الانتخابية.

حسابات محلية

يبدو أن كل الأطراف ستُضطر في النهاية للتنازل عن اشتراطاتها لتحضر اجتماع باتيلي "الطاولة الخماسية". لكن الإشكالية الأهم هي أن الجدالات الحاصلة قبل الاجتماع لا تنبأ بأن الأطراف الليبية لديها استعداد للتنازل من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية، في ظل استفادتهم من استمرار الانقسام السياسي، الذي يضمن لهم الحفاظ على مكتسباتهم الشخصية، السياسية والمادية، وبالتالي أي تفكيك لحالة الجمود السياسي الليبي تعتبره هذه الأطراف تهديد لمصالحهم الخاصة.

الحل الوحيد أمام هذه الحالة القاتمة هو حراك شبابي في الميدان في كلا المنطقتين الشرقية والغربية، يدفع القادة الليبيين نحو إنهاء الانقسام، عبر تقديم تنازلات مشتركة. ويبدو هذا الخيار بعيد، لأن كل طرف سيتعامل مع الحراك الشبابي باعتباره مدفوع من الطرف الآخر "الخصم السياسي"، وفق نظرية المؤامرة. فحالة الانقسام لا توفر بيئة مناسبة لأي فعل سياسي صحي، وإنما توفر بيئة مناسبة للترهيب من قبل السلطات لدفع المكونات الشعبية نحو خيارات لا تتفق ومصالحهم أو رغباتهم.

دوافع أمريكية

هناك حراك أمريكي واضح، وليس بجديد، لحل المعوقات التي تعطل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا، بجانب جهود المبعوث الأممي مع الفرقاء المحليين، والفاعلين الإقليميين والدوليين. ويبدو أن تصاعد الدور لأمريكي، يرجع لرغبته في استباق خصمه الروسي قبل تعميق نفوذه العسكري الرسمي والمباشر في ليبيا وتعزيز شراكته العسكرية مع خليفة حفتر، وذلك بضمان انتخاب رئيس وبرلمان موالي لها، ليمثلا عائقاً أمام تصاعد النفوذ الروسي في ليبيا. وهي مسألة حيوية أمريكية، للحيلولة دون استخدام روسيا لورقتي الهجرة غير الشرعية والنفط في مواجهة حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين.

فضلاً عن الرغبة الأمريكية لاحتواء النفوذ الروسي في ليبيا، باعتباره وسيلة مناسبة لتحجيم نفوذها في كامل القارة الأفريقية، بالأخص منطقة الساحل والصحراء وجنوب الصحراء، على اعتبار أن النفوذ الروسي في ليبيا هو بمثابة قاعدة دعم لوجستي متقدمة لنشاطها في هذه المناطق.

لكن النفوذ الأمريكي في ليبيا ليس متجذراً بشكل كبير لأسباب تاريخية، وهو عامل معطل لنجاح وفاعلية جهودها ولقدرتها على إجبار الفرقاء الليبيين للتنازل من أجل حلول وسط تنهي الأزمة، في ظل تعدد مصادر النفوذ الدولي والإقليمي المنافس في ليبيا.

الخلاصة

لا يبدو أن المؤشرات الحالية تدفع نحو حل الأزمة الليبية السياسية، فلا جهود باتيلي ولا نشاط المبعوث الأمريكي الخاص قادران على حلحلة وفك الجمود السياسي، بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، تنهي المرحلة الانتقالية وتنقل البلاد لاستقرار سياسي دائم. خاصة مع تعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين المتدخلين في الأزمة الليبية، وارتهان قرارات الفرقاء الليبيين لهم. وبالتالي تحتاج ليبيا لتغيير جذري إما في القادة المتصدرين للمشهد السياسي، أو في قناعاتهم وسياساتهم. وذلك لن يتم إلا بحراك ثوري يتجاوز الحسابات المناطقية لصالح القيم الوطنية الجامعة، يجعل هؤلاء القادة ومناصبهم في موضع تهديد حقيقي.

3 يناير 2024

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info